الأدوات النحوية من حيث تصنيفها ووظائفها ومعناها (همزة الاستفهام في سورة البقرة أنموذجاً)

فاطمة خالد عطار* أ. د. محمد عبدو فلفل **

(الإيداع: 30 نيسان 2024، القبول: 28 آب 2024)

الملخص:

برزت الأهمية البالغة للأدوات من خلال الوظيفة التي تؤديها داخل التركيب بوصفها جزءاً مهماً من أقسام الكلام، مما أتاح للعديد من النحاة والدارسين النظر في المعاني التي تؤول إليها؛ فأفردوا فيها مصنفات عديدة؛ إذ كانت الأداة إحدى الأبواب التي جعلت علم النحو على اتصال وثيق بعلوم أخرى كالبلاغة وعلم الدلالة، فلم تكن رؤيتهم في دراسة الأدوات مقتصرة على النظر فيها ضمن علم النحو.

وسنعرض في هذا البحث ما جاء في الأداة النحوية، والكتب المؤلفة فيها عند النحاة، موضحين ما تقوم به من وظائف، متّخذين من همزة الاستفهام عند أبي حيّان الأندلسي في سورة البقرة نموذجاً لذلك

الكلمات المفتاحية: الأدوات النحوية، علم النحو، همزة الاستفهام، سورة البقرة، أبو حيّان الأندلسي.

* طالبة ماجستير– اختصاص اللغويات – كلية الآدب – جامعة حماة.

** أستاذ – اختصاص النحو والصرف – كلية الآدب – جامعة حماة.

Grammatical tools in terms of their classification, functions and meaning (the interrogative hamza in Surat Al-Baqarah as an example)

Fatimah attar* **P. Mohammad Fulful****

(Received: 30 April 2024 , Accepted: 28 Augast 2024)

Abstract:

The great importance of tools emerged through the function they perform within structure as an important part of the parts of speech, which allowed many grammarians and scholars to consider the meanings that they convey, so they devoted many works to them, as the tool was one of the doors that brought the science of grammar into close contact with other sciences such as rhetoric, semantics and understanding jurisprudential issues as well.

Their vision in studying tools was not limited to considering them within the science of grammar

In this research, we will present what grammarians say about the grammatical tool and the books written about it, explaining the functions it performs, taking the question hamza of Abu Hayyan Al-Andalusi in Surat Al-Baqarah as an example for this.

Key word: the grammatical tools, syntax, question hamza, Surat Al-Baqarah, Abu Hayyan Al-Andalusi.

* Master's student – Linguistics specialization – Faculty of Arts – Hama University.

** Professor – Specialization in Syntax and Morphology – Faculty of Arts – Hama University.

مقدمة:

إن الأهمية البالغة للأدوات النحوية ومالها من أثر كبير في ربط الكلام وفق السياق الذي ترد فيه كانت الدافع لإلقاء الضوء على هذا الموضوع الذي شغل كثيراً من الباحثين على مر العصور؛ إذ جعلها العلماء المحرك الرئيس للكلمات داخل التركيب؛ فبمقدورها تحديد المعنى العام للجملة؛ وذلك ناتج عن قيامها بوظيفتها الأساسية (التعليق)، وفي بحثنا هذا سنتعرف على مفهوم الأداة المعجمي والاصطلاحي، ومن ثم سنقف على همزة الاستفهام كنموذج نوضّح من خلاله المعاني التي تخرج إليها في سورة البقرة وما يطالها من أحكام نحوية تتعلق بتصديرها وحذفها عند مؤلَّفين من مؤلفات الأندلسي[1] وهما: (البحر والارتشاف).

مفهوم الأداة النحوية:

"الأداة هي العدّة، وأداة الشيء آلته، ولكلّ ذي حرفة أداة وهي: آلته التي تقيم حرفته"[2]، وعند النظر في معناها المعجمي والاصطلاحي نجد أن المعاني التي دارت في فلك الأداة كانت تشير إلى الشيء الذي يُستخدم كواسطة لعمل شيء آخر على أكمل وجه، وهذا ما أكّده النّحويون خلال تعريفهم الاصطلاحي للأداة؛ إذ عرفوها بأنها "اللفظة التي تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل"[3]، وقد عرّفها الدّكتور فاضل الساقي بأنّها "الكلمة التي تؤدي وظيفة نحويّة عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتّعبير عن المعنى النّحوي العام للجمل والأساليب""[4] فقد رأى أنّ تلخيص العلاقة بين أجزاء الجملة قائم على الأداة مستعرضاً ما أورده الدّكتور(تمّام حسّان) من أن المُحدد للمعاني النحوية العامة في الجمل متوقفٌ على ذكر أدواتها؛ إذ إنّ كلاً من النفي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والشرط والتأكيد وغيرها من المعاني العامة تُدرك باستخدام الأداة ولا تُدرك بغيرها[5].

وقد عمد النحاة إلى استخدام لفظ (الأداة) خاصة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كعوامل الاستثناء أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم؛ إذ يُقال لهذه العوامل جميعها: أدوات الاستثناء، وأدوات الاستفهام، وأدوات الجزم، في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والعوامل الناصبة للأفعال؛ لكونها حروفاً ليس غير. وعلى هذا فإنّ كل حرف أداة، وليس كل أداة حرفاً[6]، وهذا ما أورده ابن هشام (761هـ) في مقدمة حديثه عن الأدوات في مغنيه[7]، وما أشار إليه السيوطي (911هـ) أيضاً[8].

وقد استعرض سيبويه (ت180هـ) بعض الأدوات عندما تحدّث عن الحرف الذي هو من تقسيمات الكلم بقوله: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمَّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا..."[9]، ليأتي المبرد (ت285هـ) بعد سيبويه وينحو نحوه في عرضه للأدوات؛ إذ كان يلجأ إلى الحديث عن الأداة عندما يتطلب الباب الذي يتناوله شرحها والإشارة إلى معانيها، إلّا أن إشارته إلى تحديد معنى الحرف أو الأداة في كتابه لم تكن واضحة فتراه يقول: "إنّ الحرف ما جاء لمعنى"[10]غير أن حرفاً مفرداً لا يمكن أن يُفيد معنى وهذا ما أوضحه ابن السراج (ت 316هـ) وأضاف أن مجيء الحرف مع أحد أقسام الكلمة المفردة سواء حرفاً كان أم اسماً أم فعلاً لا يؤدي معنى كاملاً تاماً، مما يؤكد الوظيفة الأساسية للأداة وهي الربط بين أجزاء الكلام، فكان أكثر تحديداً في تعريفه للحرف إذ ذكر في (الأصول) أن الحرف "ما لا يجوز أن يخبر

[1] وهو: محمّد بن يوسف بن عليّ بن حيّان، الإمام أثير الدّين أبو حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ، النّفزيّ، (نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر)، من كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن السيوطي، ج1، 121.

[2] ابن منظور، لسان العرب، (أدو) ج14، 25.

[3] المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، ج1، 10.

[4] الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة،264.

[5] المرجع السابق

[6] ينظر: اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص10.

[7] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 5.

[8] ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، 140.

[9] سيبويه، الكتاب، ج1، 9.

[10] المبرد، المقتضب، مج1، 51.

عنه، ولا يجوز أن يكون خبراً نحو: من، إلى...، ولو قلت: هل من؟ أو هل إلى؟ لم يكن كلاماً"[1]؛ "إذ لا يأتلف من الحرف مع الحرف كلام، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام، ولا يأتلف من الحرف مع الاسم كلام"[2].

بينما علل أبو القاسم الزّجاجي (ت 340هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النّحو) سبب تسمية القسم الثالث من أقسام الكلام حرفاً بقوله: "إنه حدٌّ ما بين هذين القسمين، ورباط لهما"[3]، وأشار الدكتور علي توفيق الحمد في تحقيقه كتاب(حروف المعاني) إلى ضرورة العودة إلى كتاب (الإتقان في علوم القرآن للسيوطي) لمن أراد أن يلمَّ بالأدوات ومعانيها، على الرغم من الغنى المعرفي الذي تضمنه (حروف المعاني) في الحديث عن الأدوات ومعانيها المختلفة بقوله "من أراد أن يستوعب معاني الأدوات، فعليه بإتقان الإمام السيوطي في النوع الأربعين، يرى عجباً..."[4]، وقد فرق الزّجاجي بين أنواع الحروف ففي اللغة حروف المعجم وحروف الأسماء وحروف المعاني. وما نتكلم عليه يتمحور حول النوع الأخير منها وهي الحروف التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان...[5]، فإذا ما عدنا إلى الإتقان وجدنا السيوطي (ت 911هـ) قد أعدّ باباً سماه (باب معرفة الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر) شرح فيه الأدوات شرحاً مفصّلاً، مرتّبة على حروف المعجم وقد ضمّ فيه اثنتي عشرة ومئة أداة، وهو الباب الذي قصده (علي توفيق الحمد) بالنّوع الأربعين، وقد نبّه السيوطي على أهمية معرفتها بقوله: "اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها..."[6]، مؤكّداً ما ذهب إليه من سبقه من النحاة عندما أشار إلى أن دلالته على معنى ما لا تكون إلا من خلال وروده في سياق لغوي يحوي الاسم والفعل والحرف وليس بمجيئه مستقلاً أو منفرداً مع أحدها دون البقية بتعريفه الحرف بأنه "ما دل على معنى في غيره...، فالحرف مشروط _في إفادة معناه الذي وضع له_ انضمامه إلى غيره من اسم ...أو فعل...أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط"[7].

وقد مثّل ابن الخشاب (ت567هـ) لقولهم: (الحرف ما دل على معنى في غيره) بقوله: "إنك إذا قلت: (قام زيد) كان هذا الكلام خبراً محضاً يحتمل الصدق والكذب فإذا ألحقته (هل) صار الكلام استفهاماً لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، فقد دلّت (هل) وهي الحرف على استفهام في غيرها أي في قيام زيد، وأما كونه دالاً على معنى ليس باسم ولا فعل فلأن معنى الاستفهام في المثال ليس بالفعل الذي هو (قام) ولا الاسم.

أما التعريف الذي مفاده بأن كلاً من الاسم والفعل يدل على معنى في ذاته أما الحرف فيدل على معنى في غيره فقد أشار ابنُ الخشّاب إلى أنه ليس معناه حينئذ معنى اسم ولا فعل؛ إذ كان لا يدل على معنى في ذاته[8].

وقد أشار السيوطي إلى أن ما ذُكر سابقاً هو ما أجمع عليه النحاة غير أن بهاء الدين بن النحاس (ت698هـ) خالفهم، فرأى أن الحرف يدل على معنى في نفسه معللاً ذلك بـ "أنّه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة، فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له"[9]، وقد علل ابن الأنباري (ت 577هـ) في باب (علم ما الكلم) تسمية الحرف بهذا المسمى، فقال: "سمي الحرف حرفاً...لأن الحرف في اللغة هو الطرف ومنه يقال: (حرف الجبل) أي طرفه، فسمي حرفاً؛ لأنه يأتي في طرف الكلام...والحرف لا يفيد مع كلمة واحدة."[10] وقد عرض ابن الخشاب شرحه لهذا المسمى بأن اشتقاقه

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، 47.
[2] المصدر السابق، ج1، 40.
[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 44.
[4] الزجاجي، حروف المعاني، 52.
[5] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 54.
[6] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، 140.
[7] السيوطي، همع الهوامع، ج1، 7.
[8] ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 23، 24.
[9] السيوطي، همع الهوامع، ج1، 8.
[10] الأنباري، أسرار العربية، 12.

من حرف الشيء وهو طرفه، فذلك لأنه يكون تارة وصلة للاسم وتارة وصلة للفعل فهو كالطرف لهما[1]، وأشار الأنباري إلى أقسامه دالاً على أن المهملة تقسم إلى ستة أقسام من حيث التغيير "فمنها ما يغير اللفظ والمعنى، ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى، ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يتغير الحكم، ومنها ما يغير الحكم ولا يتغير لا لفظاً ولا معنى، ومنها ما لا يغير لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً"[2] ثم أتبع ما ذكره بشرحه لها شرحاً وافياً، من دون أن يخصص باباً مفرداً للحروف والأدوات إنما كان يأتي ذكرها ضمن أبواب الكتاب المتنوعة دون ترتيب، وكذلك فعل العكبري (ت616هـ) عندما أشار إلى معنى الحروف وقد جعل كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) مقسماً على أبواب عدة، وكل باب يحوي مجموعة من الفصول المتعلقة بالباب وضمن هذه الفصول يذكر إعمال الأدوات أو إهمالها والأحكام المتعلقة بها؛ إذ لم يخصص باباً للحديث عنها.[3]

وقد وقف ابن الخشاب أيضاً شارحاً المراد من تسمية الحروف غير العاملة بهذا الاسم بقوله: "أما الحروف غير العاملة أو الهاملة _كما أطلق عليها فهي كل حرف اشترك الاسم والفعل في دخوله عليها فلا يعمل حينئذ في واحد منهما؛ لأنه ليس بأن يعمل في ذا بأحق من أن يعمل في ذا فكان غير عامل وذلك كالحروف العاطفة وكأدوات الاستفهام"[4]، أما ما نراه من حروف اختصت بنوع من أنواع الكلم دون الآخر وهي غير عاملة فعلّة ما جاء في هذا الضرب في امتناعه عن العمل مع أنه مختص هو: "أن يتصل بما اختص به اتصالاً شديداً حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه؛ فيبطل عمله فيه؛ إذ كان الجزء من الكلمة لا يعمل فيها وإنما عاملها غيرها، كـ(لام التعريف) فجرت مجرى الجزء من الاسم[5]، والسين وسوف الداخلين على المضارع.

وفي شرح المرادي (ت749هـ) لحد الحرف أورد بعض النقاط التي قد تشتبه على البعض فذكر أن حروف الهجاء كهمزة الوصل وياء التصغير تخرج من حدود تعريفهم (الحرف) فهي أبعاض كلمات وليست من حروف المعاني، كما ذكر الاختلاف الحاصل في بعض الكلمات في إخراجها من حدود الحرف كـ (إنما وكأنما)؛ لأن الحرف يتكون من كلمة واحدة وهذه الكلمات أكثر من كلمة، وأن التركيب هو الذي صيّره كلمة واحدة، فهو حرف واحد، فوقف على بيان حد الحرف ومعناه[6]، وقد أوضح العكبري الوظيفة التي تؤديها هذي الحروف والأدوات فهي تربط الكلام ببعضه وتأتي للتعبير عن المعاني؛ فقال: "إنما علم كون الكلم ثلاثاً فقط من وجهين: أحدهما أن الكلام وضع للتعبير عن المعاني، والمعاني ثلاثة: معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يربط "[7]، أمّا الدكتور فخر الدين قباوة فأشار في مقدمة كتابه (المورد الكبير) إلى أن عملية تحليل الأدوات تهدف إلى تحديد دلالاتها في النص بمعونة القرائن والمعاني اللغوية والنحوية والبلاغية وليس بكافٍ الاقتصار على الأداة النحوية الخالصة؛ لأن كثيراً من الظلال اللغوية والبلاغية يعيش في كنف وظائف النحو والتركيب؛ لذلك نراه قد ميّز بين المقاصد الدقيقة الخفية المتداخلة عندما فصّل المعنى المجمل لها بالتخصيص والتقييد، إذ قد يكون للدلالة النحوية الواحدة ألوان من الظلال الحقيقية والمجازية والمعنوية[8].

[1] ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 226.
[2] ابن الأنباري، أسرار العربية، 35.
[3] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، 43 و45.
[4] ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 226.
[5] ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 227.
[6] ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 20، 21.
[7] العكبري، اللباب في البناء والإعراب، ج1، 43.
[8] ينظر: قباوة، فخر الدين، المورد النحوي الكبير، 19.

مكتبة الأدوات النحوية:

إن مكتبتنا العربية ثرّة غنيّة بما تحويه من مصنفات تناولت موضوع الأداة اللغوية (الحروف، وماشابهها من الأسماء والأفعال والظروف) بالبحث والدرس، بدءاً من كتاب (الجمل) المنسوب للفراهيدي (ت 173هـ)؛ إذ أفرغ اهتماماً أكبر لبعض الأحرف؛ فخصها بأبواب وهي: (الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات واللام ألفات وما والفاءات والنونات والباءات والياءات) وصولاً إلى ما أُلف في يومنا هذا من إرث نحوي ولغوي؛ إذ إن التصنيف في هذا الموضوع لم يقتصر على عصر أو عالم، فقد عُنيَ المتقدمون بدايةً بجمعها دون التفصيل الصريح في تقسيمها إلى عاملة ومهملة؛ إذ كانت الغاية من تقعيد اللغة آنذاك حفظ القرآن وصونه عن الخطأ واللحن تبعاً لدخول العجمة إثر الفتح الإسلامي، بعيداً عن التنسيق في عرضها، وقد بدا ذلك واضحاً عند سيبويه (ت180هـ) فنراه مثلاً عندما تحدث عن الأدوات الجازمة عرضها في باب (ما يعمل في الأفعال فيجزمها)، و(باب الجزاء)، فلم يخصص لها باباً يفرد الحديث فيه عنها، بينما نراه حيناً آخر يجعل بعض الأدوات عنواناً لإحدى أبوابه، فيفرد حديث الباب عنها ويتلوها بعرض أحكامها وما يتعلق بها، كباب الأمر والنهي، وباب الجر، وباب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وباب كم...وغيرها.

وعندما لمسوا الأهمية البالغة للأداة داخل التركيب والوظائف المتعددة لها وأبرزها الربط وإظهار المعنى اتجهوا نحو تصنيفها واتخذ ذلك التصنيف أشكالاً متعددة، بدءاً من إفراد باب لها في كتبهم، فنرى المبرد (ت 285هـ) في حديثه عن الأدوات جعلها ضمن باب سماه (باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه) فبدأ بالحرف فتكلم عن اللفظ بالحروف ساكنها ومتحركها مقسّماً ذلك إلى ما كان من الحروف (اسماً) قاصداً بها الضمائر المتصلة، وما جاء من الحروف لمعانٍ قاصداً بها الأدوات التي تفيد معان كالإلصاق للباء والتشبيه للكاف...، ثم تابع ذكر الأدوات مراعياً ترتيبها على عدد أحرفها، وهذا ما اعتمده ابن السراج (ت316هـ) في كتاب (الأصول في النحو) فأفرد للحديث عن الأحرف باباً في المجلد الأول ذكر فيه شرحاً للحرف ومواقعه وأقسامه.

ثم بدأت المصنفات تعنى بدراسة الأدوات مستقلة فكان كتاب (حروف المعاني) لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ) من أوائل تلك المصنفات، فعرض 137 أداة دون ترتيب محدد، إذ كان يذكر الأداة، ثم معناها في السياق، ثم استخداماتها ودلالتها واللغات التي وردت فيها معززاً ذلك بالشواهد والأمثلة والتعليق الموجز، كما نراه قد يتحدث عن إحدى الأدوات، ثم يعود فيعرضها بتفصيل أكثر في موضع آخر وربما خُلقت هذه الفوضى في التنسيق نتيجة سبقه إلى التصنيف في هذا الميدان.

أما كتاب (الأزهية في علم الحروف) للهروي (ت 415هـ) فقد في القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجري أي فترة استقرار النحو العربي فقد كان يأخذ من المدرستين الأقرب إلى المنطق اللغوي دون التقيد بمدرسة دون أخرى، فتناول الهروي العوامل النحوية، فنراه يذكر أوجه الحرف واستعمالاته، ثم يأتي بالأمثلة لكل وجه منها، ثم يذكر القاعدة وقد قام باستعراض 41 أداة في كتابه، لكنه لم يتخذ ترتيبًا أو منهجاً محدداً في عرضها، ولم يلتزم مذهباً واحداً في عرضه للأدوات فهو يعرض من آراء البصريين والكوفيين على حد سواء وأحياناً نراه يؤيد أحد هذين الفريقين دون الآخر، كما نراه يأتي أحياناً على ذكر آراء المدرسة البغدادية، بينما قد يذكر رأيه أحياناً وهذا قليل[1].

ومن الكتب التي تناولت الأدوات أيضاً (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي (ت749هـ)، ومن أشهر الكتب التي صنفت الأدوات ورتبتها على حروف المعجم أيضاً الجزء الأول من كتاب (مغني اللبيب في كتب الأعاريب) لابن هشام (ت761هـ) وقد ذُكِر أنه صنف مرتين، ولم يكن بين أيدي الناس إلاّ التصنيف الثاني.

[1] ينظر: الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، مقدمة المحقق عبد المعين الملوحي، 12.

كما نرى أن بعضهم كان يقسم الكتاب الواحد إلى أجزاء بحسب موضوعاته وهذا ما اتبعه السيوطي (ت911هـ)؛ إذ خصص الجزء الرابع من كتابه (همع الهوامع) للحديث عن الأدوات عاملها ومهملها، فشمل النواصب والجوازم والمجرورات والقسم وأحرفه، كما أفرد في مصنفه باباً بعنوان الحروف غير العاطفة وقصد بها حروف المعاني جاء بها مرتبة على حروف المعجم موضحاً الدلالات التي يفيدها كل حرف منها.

فالنحاة والمصنفون المتقدمون منهم والمتأخرون اتبعوا في تأليف مصنفاتهم التي ركزت على الأدوات ووظائفها ومعانيها ودلالاتها العامل منها وغير العامل مناهج عدة، فبعضهم عرضها مرتبة على حروف المعجم: ككتاب (معاني الحروف) للرماني (ت384هـ)، فقد عرضها مرتبة على حروف المعجم إضافة إلى تصنيفها ضمن مجموعات بدءاً من الأحادية وانتهاء بالرباعية، وذيّل كتابه بذكر الفروق بين الأدوات المتشابهة كالفرق بين كل من (إما) و(أما) والفرق بين (لو) و(إن). وكذلك فعل ابن جني (ت 392هـ) في كتاب (سر صناعة الإعراب) وهو من الكتب التي كان عرضها للأداة موسوعياً؛ إذ لم يعنَ بذكر معانيها ودلالاتها فحسب، بل ربط بينها وبين دراستها صوتياً، فعمد إلى عرض صفات الأدوات التي أتى بها، ومواقع زيادتها، وإبدالها مرتبة على حروف المعجم، وبلغ عدد الأدوات في كتابه (40) أداة. ومن تلك الكتب أيضاً (الجنى الداني في حروف المعاني) إذ وضع المرادي (ت749هـ) في كتابه هذا مقدمة تحدث من خلالها عن حد الحرف، وسبب تسميته، وجملة أقسامه ومعانيه وبيان عمله وعدته، ثم صنّف الأدوات في خمسة أقسام بحسب عدد أحرفها (أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية) وأوردها مرتبة على حروف المعجم. فكان عددها جملة في كتابه (105) أداة، منها (14) أحادية، و(22) ثنائية، و(36) رباعية، و(3) خماسية.

وبعض الكتب تناولت الحديث عن الأداة إفراداً وتركيباً: ككتاب (رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي (702هـ)؛ إذ تناولها بالدرس وشرح استعمالاتها لكنه لم يعتمد في ترتيبها نسقاً محدداً فلم يذكرها مرتبة على حروف المعجم غير أنه حدد حديثه عن الأداة في ثلاث نقاط فكان يبدأ بالأدوات المفردة قبل المركبة، فالأدوات في تقسيمه لها بحسب الإفراد والتركيب (خمسة وتسعون) أداة، (ثلاث عشر) مفردة، و(اثنتان وثمانون) أداة مركبة، كما قسم الأدوات إلى مهمل وعامل ذاكراً أنواع عملها في الرفع والنصب والجزم والجر، فكان يعرض مدى اتفاق واختلاف النحويين حول معاني كل أداة منها وحول اسميتها أو حرفيتها، في حين نرى أنّ بعض الكتب تناولت الأدوات وصنفتها بحسب معناها: ككتاب (جامع الدروس العربية) للغلاييني فعرض واحداً وثلاثين نوعاً.

_ومن الكتب التي عنيت بإعراب الأدوات وذكر معانيها موضحة في سياق الشواهد الشعرية والنثرية ودلالاتها كتاب (المورد النحوي الكبير) للدكتور فخر الدين قباوة.

وبعد حديثنا عما أُلّف في الأدوات، تستوقفنا بعض المعطيات التي لها دور كبير في تحديد معناها كالحذف والذكر والتقديم والتأخير وموقع الأداة من التركيب وأثر قرائن السياق في تكوين المعنى المناسب للأداة، وهذا ما فرض علينا النظر في علاقة علم النحو بعلمي البلاغة والدلالة؛ وذلك لارتباطهما الوثيق بالنحو الذي يعود أخيراً إلى فهم الكلمة في النص، نظراً لكونه الأساس الذي وجد من أجله النص. كما أن الفهم الصحيح للأداة يعد مدخلاً مهماً لمعرفة الأحكام التي تبنى عليها الشريعة الإسلامية[1].

علاقة علم النحو بعلم البلاغة:

[1]ينظر: حامد، أحمد عبد الباسط، من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه، 82.

عند النظر في هذه المصطلحات ندرك أنها لم تقتصر على المجال النحوي فاستعمالها كان أكثر عموماً من أن تُحد بمجال واحد، إذ نالت حظاً كبيراً من العناية عند علماء البلاغة عندما تناولوها في علم المعاني "العلم الذي يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[1] إذ من المسلمات أن الإنسان لا يتكلم ليصوغ أفكاراً فحسب بل ليؤثر في أمثاله، وليعبر عن حساسيته وعن نفسه ومن هنا يظهر لنا أن الوظيفة الأساسية للغة لا تكون إلا بتأديتها الوظيفة التواصلية الفكرية، والوظيفة الانفعالية النفسية[2].

وما يظهر لنا عند حديث الجرجاني (ت471هـ) عن أهمية الكلمة داخل التركيب أخذه على النحاة عدم اهتمامهم باللطائف البلاغية الناجمة عن التقديم والتأخير أو الحذف والذكر، وذلك لقلة خوضهم في وجوه الاختلاف للتراكيب واكتفائهم بالرؤية المبنية على تكوين الجمل التي أساسها وجود المسند والمسند إليه وما يطرأ عليهما من تغيير[3].

وقد اعتنى الدارسون بالإشارة إلى الارتباط الوثيق بين هذين العلمين، والبحث عن صلة كل منهما بالآخر، فهما متكاملان في الكشف عن حقيقة فهم النص فهماً سليماً، إذ إن موقع الكلمات في النص أو حذفها في بعض الأحيان وذكرها أحياناً أخرى لم يكن ليحصل عبثاً أو عفو الخاطر، إنما هي أساليب حملت في طياتها معاني دلالية تختلف بحسب العوامل المتوفرة لدى كل آخذ لها، وهذا ما نلحظه عند اختلاف المفسرين لأداة في آية ما والتأويلات الحاصلة منهم من جراء ذلك، فقد برزت قضية إفراد الأدوات ضمن مصنفات كما ذكرنا سابقاً في مراحل متأخرة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور قباوة، فرأى أن النحاة عندما يعرضون لتفسير أداة في آية ما قد يختلفون في تحديد معناها باختلاف رؤاهم التي ينتج عنها اختلاف في التفاسير دون جعلها موضوع بحثهم، مشيراً إلى أنَّ ذلك استمر حتى مجيء أبي حيّان الأندلسي؛ إذ أضاف أبو حيان لفتة مهمة في التفسير تدور حول ضرورة ربط كل من علم المعاني مع علم البيان إضافة إلى الاطلاع على إعجاز القرآن، وعلى هذا الأساس كان تفسيره وحذا حذوه من جاء بعده، كالآلوسي وابن عاشور[4].

وقد عرض لهذا المبحث كثير من علماء البلاغة والنحو وبيّنوا أهميته كلٌّ في ميدانه بحسب الظاهرة التي تُعالج، إذ إن كلاً من العلمين على الرغم من انفصالهما بحاجة ماسة إلى الآخر في فهم السياق الذي ترد فيه العبارة، وهذا ما أشار إليه الدكتور عبد الفتاح لاشين عندما استعرض بعضاً من آراء الباحثين الذين وجدوا أن الدرس النحوي يجب أن يقوم على كشف الروابط بين اللفظ والمعنى، وإيضاح الصلات بين الصورة والمضمون، ودمج دراسة النص اللغوي في نحوه وإعرابه مع الدلالات البيانية وما توحي به من صور بلاغية، وضم بعض فصول البلاغة إلى النحو، وتعميم هذا المنهج على المستوى الدراسي والتصنيفي، مشيراً إلى من تزعّم هذا الرأي وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى، ليتناوله فيما بعد بالتنفيذ شيخ الأزهر محمد الخضر حسين[5]، وكان ذلك تمهيداً لتكوين رؤية أوضح في فهم ما أورده عدد كثير من النحاة والبلاغيين كابن سيده (ت458هـ) والجرجاني (ت471هـ) والسّكاكي (ت626هـ) وأبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، وغيرهم للقول إن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من دلالتها على المعاني التركيبية، فالنحو بذلك لم يعد يقتصر على الإعراب والبناء، فهو يدرس الجانب التركيبي للكلام، في حين أن البلاغة تركز على ارتباط المعنى العام بالسياق، وقد ذكر (د. لاشين) ما أوضحه ابن كمال باشا (ت940هـ) في معرض حديثنا هذا عن الاختلاف بين كل من علم النحو وعلم المعاني، إذ إن كلاً منهما موضوعهما في النهاية البحث في المركبات، غير أن النحوي يبحث في تلك المركبات من حيث جهة هيئتها صحة

[1] الدسوقي، حاشية الدسوقي، تح: خليل إبراهيم خليل، ج1، 18.
[2] ينظر: فلفل، محمد، مراجعات في النحو العربي، 80.
[3] ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، فصل التقديم والتأخير، 98 وقد استخلصنا ذلك من قوله: "...فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرك فيما غيره أهم لك بل فيما إن تعلمه لم يضرك...." .
[4] ينظر: قباوة، فخر الدين، بحث من المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن وعلومه بعنوان معاني الأدوات في التفسير اللغوي 695.
[5] ينظر: لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، 229.

وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، بينما البلاغي يبحث عنها من حيث حسن النظم المعبَّر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه[1].

علاقة علم النحو بعلم الدلالة:

لم يقتصر علم النحو على اتصاله بعلم البلاغة فحسب بل امتدّ ليطال علم اللغة (علم الدلالة خاصة) العلم الذي يختص بدراسة المعنى[2]، فالعلاقة بين النحو والدلالة وما يدرج ضمنها من دراسة اللغة وتحديداً الكلمة وتحليلها في السياق أدى إلى نشوء علم اللسانيات ومن ثم النحو التوليدي التحويلي وتقسيم الكلام إلى بنى سطحية وعميقة على يد علماء كتشومسكي وسوسير[3]، ثم ظهرت أهمية فهم دلالة الكلام من خلال جعل دراسة الجانب النحوي إحدى الضرورات التي يقوم عليها فهم المعنى العام، فمن المسلمات عند علماء الدلالة ألا يقف علم المعنى فقط على معنى الكلمات المفردة على الرغم من كونها أهم الوحدات الدلالية _فعليها يبني المتكلمون كلامهم؛ لأنها تشكل أهم مستويات الدلالة وقد عدوها الوحدة الصغرى_ فهي على الرغم من ذلك لا يمكن أن تكون حدثاً كلامياً قائماً بذاته، فالعبارات هي الوحدات الأكثر شمولية، ولا يفهم معناها الكلي لمجرد فهم معاني مفرداتها[4].

وقد أشار اللغويون إلى تعدد المعاني، فالمعنى الذي يتكون لدينا ليس نتيجة عامل واحد وهذا ما يؤدي إلى تنوع المعاني فهناك المعنى العرضي والثانوي والتضميني والنفسي والأسلوبي والإيحائي، وكل ذلك لابد أن تظهر أبعاده في النص المعطى كما يترتّب على هذه المعاني عدد من النظريات، فنراهم وضعوا نظريات عديدة منها النظرية التصويرية والنظرية السلوكية وكذلك النظرية السياقية التي تزعمها (فيرث) التي دارت حول الدور الذي تؤديه الكلمة، وأن دراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها[5]، ومما جاء في الحديث عن تحديد الوظيفة التركيبية لعنصر ما أنها لا تكون إلا من خلال الدور الذي يقوم به هذا العنصر في البناء مهما كان شكله ومعناه، ومن ثم تحظى القرائن بالأولوية في تنظيم العلاقات التضمينية[6]، ويرى (د. علي أبو المكارم) عندما تحدث عن أسلوب صياغة التركيب أن وراء النص الموجود تركيباً آخر، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل، وذكر أشكالاً لهذا الأسلوب تمحورت حول (الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف والتقدير)، والوقوف على هذه الأشكال وتحليلها يوضح الأبعاد الحقيقية التي وصلت إليها ظاهرة التأويل في التراث النحوي[7]، فقد شكلت العلاقة بين اللفظ والمعنى سجالاً خلافياً بين من قال: أنها علاقة فطرية طبيعية، وبين من رأى أنها حادثة طبقاً لإرادة إلهية[8]، وفيما بعد خصص الدارسون الحديث عن المنهج الوظيفي في تحديد وظائف الكلمات وخاصة روابط الجمل والتراكيب كالأدوات سواء أجاءت مفردة أم متجاورة في تركيب واحد؟ والفائدة التي تضفيها على التركيب سواء أكانت رابطة للجمل بنوعيها (الاسمية والفعلية) أم داخلة على نوع واحد منها؟ فالجملة عند الوظيفيين هي قول تتعلق كل العناصر فيه بمخبر فريد أو بمجموعة من المخبرات[9].

وهذا يؤكد أن لكل أداة وظيفة ثانوية تستمدها من السياق، تختلف عن وظيفتها الأساسية، وقد تناول الدكتور فاضل الساقي الحديث عن المعنى الوظيفي العام والخاص للأدوات، فكانت الوظيفة[10] العامة التي تنهض بها الأداة هي (التعليق)، أما الوظيفة الخاصة فتتجلى بأن كل مجموعة من الأدوات تؤدي وظيفة خاصة تستمدها من السياق التي تأتي به وتحددها

---

[1] ينظر: لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، 231، 232.
[2] ينظر: عمر، أحمد مختار علم الدلالة، 11.
[3] ينظر: جرمان، كلود، علم الدلالة، 111.
[4] ينظر: عمر، أحمد مختار علم الدلالة، 12و33.
[5] ينظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 36.
[6] ينظر: الزبير، سعدى، رسالة العلاقات التركيبية في القرآن، 372.
[7] ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، 280، 281.
[8] ينظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 18.
[9] ينظر: الزبير، سعدى، رسالة العلاقات التركيبية في القرآن الكريم، 371.
[10] فالوظيفة كما عرفها عبد الفتاح لاشين هي: "المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي" التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص203.

القرائن، وعلى ذلك تسمى الأدوات باسمها، فأدوات النفي تطلق على مجموعة الأدوات التي تؤدي معنى النفي، ومعنى الجملة يأخذ معنى الأداة التي تتصدرها، وهو ما يبرز تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها[1]، وعندما تتضافر هاتان الوظيفتان تنتج لدينا المعاني التي تخرج إليها الأداة الواحدة مستشهداً بثلاث وخمسين أداة عاملة وغير عاملة وأثر اختلاف معانيها باختلاف قرائن السياق، فهمزة الاستفهام قد تخرج عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفيّاً استمدته من السياق لا يقصد به حقيقة الاستفهام بل تأدية وظائف سياقية كإفادتها التسوية والإنكار بنوعيه الإبطالي والتوبيخي، والتقرير، والتهكم والسخرية، والأمر والطلب، والتعجب، والاستبطاء فبخروجها عن أداء وظيفتها الحقيقية _وظيفة تعليق الجمل الاستفهامية_ أدت معاني أخرى، وإذا عرفناها كأحد حروف المعاني فهي: "حرف مهمل مشترك يدخل على الأسماء والأفعال"[2] وهي من الأدوات البسيطة وإننا إذا أمعنَّا في النظر نجد أن الأصل في الأدوات البساطة مالم يطرأ عليها علة تؤدي إلى تركيبها مع غيرها، وبذلك فإن الأصل يقابل البساطة وعكسه التركيب، والبساطة هي "كل شيء لا يتصور فيه تركيب وتأليف ونظم"[3]، وقد ذكرها أبو حيّان في كتابه (الارتشاف) ضمن الحروف البسيطة الأحادية[4]. وسنقف عليها كمثال عن الأدوات التي تعددت معانيها، واختلف في أحكامها وفق السياق الذي ترد فيه في ضوء حديثنا عن قرائن (الحذف والرتبة) والمواضع التي وردت فيها من سورة البقرة فيما جاء عند أبي حيّان في كل من مصنفيه: (البحر) و(الارتشاف)، إذ إن مجال الحديث عن القرائن يتسع لتعدد أنواعها فهي الأساس الذي يقوم عليه تحديد المعنى، فلكل من الجمل الاسمية والفعلية قرائن زمنية وأخرى كيفية[5]، وهي عند الوظيفيين إحدى نقاط الالتقاء الأساسية بين علم المعاني وبين علم التركيب[6].

1.أحكام همزة الاستفهام (ذكرها وحذفها):

الحذف ظاهرة لغوية تشمل الفعل والحرف والاسم والجملة بنوعيها، وهي وجه من وجوه البلاغة التي عمد العرب إلى اللجوء إليها؛ تلبية لميلهم نحو الإيجاز، وتجنباً للإطالة والإسهاب وقد فرقوا قديماً بين كل من الحذف والإيجاز والإضمار[7]، فعلى الرغم من تشابه هذه المصطلحات إلا أن لكل منها دلالته ومواضع استخدامه فبعضها موضوعه النحو، والآخر البلاغة، وهذا ما أوضحه الزركشي (ت794هـ) عند تناوله موضوع الحذف، حيث فرق بين الحذف الذي يحصل مع وجود دليل، والذي يحصل بدون دليل، فالحذف على عمومه يعني الإسقاط[8]، فإذا كان إسقاطاً بدليل سمي حذفاً وإلا فهو اقتصار فلا تحرير فيه إذ لا حذف فيه بالكلية[9]. فالنحاة أجمعوا على أن الأصل في الكلام الذكر أما الحذف فهو خلاف الأصل، ولا يكون إلا بدليل أو قرينة، وقد نقل ابن جني عن شيخه أن الحذف لا يكون قياساً، فكان معارضاً لحذف الحروف، وعلل ذلك بأنها إنما أدخلت على الجمل لغاية الاختصار فلو حذفتها كنت مختصر المختصر وفي ذلك إجحاف[10].

حذف الهمزة: ذكر النحاة أن الهمزة اختصت بالحذف دون سواها من أدوات الاستفهام[11]، فنرى بعضهم خصّ حذفها بشروط، فذكر ابن يعيش (ت 643هـ) جواز حذفها إن دل عليها دليل[12]، بينما أجاز فريق آخر حذفها سواء أتقدّمت الهمزة على (أم) أم لم تتقدم عليها[13]على العموم، كما أشار المرادي إلى أن الأخفش ذهب إلى جواز حذفها في الاختيار وإن لم

[1] ينظر: الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، 330.
[2] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 30.
[3] الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، مادّة (بسط) ج19، 142.
[4] الأندلسي، أبو حيّان، الارتشاف، 2363.
[5] ينظر: عمر، مختار أحمد، علم الدلالة، 12.
[6] ينظر: الزبير، سعدى، رسالة العلاقات التركيبية في القرآن، 374.
[7] ينظر: سعيدي، عبد الحكيم، رسالة (ظاهرة الحذف في الجملة الفعلية)، عام 2008،2007، جامعة الجزائر، فقد تحدث عن ظاهرة الحذف عموماً وتناول الحذف في الفعل خصوصاً.
[8] ينظر: التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، 631.
[9] ينظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج3، 102.
[10] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، 273.
[11] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج4، 360.
[12] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، 104.
[13] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 7

يكن بعدها (أم) وجعل من ذلك قوله تعالى: (﴿ ﴾)[1] في حين أجاز فريق حذفها في بعض الحالات لأمن اللبس من ضرورات الشعر ولو كانت قبل (أم) المتصلة وهو ظاهر كلام سيبويه[2]، وألحق المرادي رأيه في حذفها باضطراد حذفها إذا كان بعدها (أم) المتصلة، معللاً ذلك لكثرته نظماً ونثراً، ومنه قراءة ابن محيصن (ت 123هـ): (أنذرتهم) بهمزة واحدة[3]. وقد ورد الحديث عن حذف الهمزة عند (أبي حيّان) في المواضع الآتية:

1. ﴿ ﴾) وفي بيان تفسير هذه الآية ذكر (أبو حيّان) القراءات التي جاءت فيها عند تفسيره لهذه الآية من سورة البقرة، فعدنا إلى معجم القراءات لمقارنتها مع آرائه فيما جاء من قراءات حول (أأنذرتهم):

- "قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر وابن ذكوان وهشام وروح وخلف والحسن وابن عباس والأعمش وابن أبي إسحاق بتحقيق الهمزتين (أأنذرتهم) وهي لغة تميم واختارها أبو عبيدة وهي بعيدة عند الخليل وسيبويه"[4]. وقد أشار (أبو حيّان) الأندلسي إلى أن هذه القراءة هي الأصل[5].
- "وقرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبي جعفر واليزيدي وابن عباس وابن إسحاق (آانذرتهم) بإدخال ألف بين الهمزتين ثم تسهيل الثانية واختار مثل هذه القراءة سيبويه والخليل، وهي لغة قريش والحجاز وسعد بن بكر."[6] وقد أشار أبو حيّان الأندلسي إلى أن أهل الحجاز لا يرون الجمع بينهما؛ طلباً للتخفيف[7].
- " وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وأبو عمرو في رواية والأصبهاني وورش وهشام ورويس والأزرق في رواية (آنذرتهم) بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية فتصبح همزة مطولة، وروي عن ورش ثلاث صور:

الأولى كقراءة ابن كثير (آنذرتهم)، الثانية كقراءة قالون (آأنذرتهم)، والثالثة إبدال الثانية ألفاً محضة (آانذرتهم)"[8].

وقد ذكر الهروي في (الأزهية) هذه اللغات الثلاث حال دخول ألف الاستفهام على ألف القطع وكانت ألف القطع مفتوحة[9]، وأشار أبو حيّان الأندلسي إلى أن الزمخشري (ت 538هـ) أنكر هذه القراءة وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين: أحدهما: الجمع بين ساكنين على غير حده. الثاني: أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين بين لا بالقلب ألفاً؛ لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة[10]، فرد اعتراضه وصوّب القراءة بـ: "أنّ ما ذكره الزمخشري هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون، وبأن قراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن"[11] .

- "وقرأ الزهري وابن محيصن (أنذرتهم) وهمزة الاستفهام مرادة، ولكن حذفت للتخفيف، وفي الكلام ما يدل عليها"[12].

---

[1] الشعراء، 22.
[2] ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، 34.
[3] الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج1، 35.
[4] الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج1، 35.
[5] ينظر: البحر المحيط، ج1، 79.
[6] الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج1، 35.
[7] ينظر: البحر المحيط، ج1، 79.
[8] الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج1، 36.
[9] الهروي، الأزهية في علم الحروف، 34.
[10] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، 26.
[11] البحر المحيط، ج1، 79.
[12] الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج1، 37، ويُنظر: البحر المحيط، ج1، 79.

2. وفي قوله تعالى: (ﭐﭑﭒﭓﭔ ﭕﭖﭗﭘﭙ ﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿ) ذكر أبو حيّان الأندلسي أن القول في (أأنتم) وما جاء فيها من قراءات هو كما جاء في الآية السابقة؛ فأغنى عن إعادتها، وزاد هنا حديثه عن موقع (أم) المعادلة مع الهمزة فذكر أن التوسط هو أحسن من تقدمها أو تأخيرها[1].

3. (ﭐﭑﭒﭓﭔ ﭕﭖﭗﭘﭙ ﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿ) ذكر أبو حيّان قولاً أبعده ابن عباس يدور حول كون الجملة (ونحن نسبح بحمدك) استفهامية حذفت منها الهمزة، وأن التقدير يكون: "(أَوَ نحن نسبح بحمدك أم نتغير) بحذف الهمزة من غير دليل، ويحذف معادل الجملة المقدر دخول الهمزة عليها، وهي قوله: أم نتغير"[2]، ثم بينّ أبو حيّان أن حذف الهمزة في هذا الموضع مخالف لحذفها في البيت الشعري:

لعمرك ما أدري ولو كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان[3]؟

وعلق عليه بقوله: "ليس ذلك مثل هذا يريد: أبسبع؟ لأن الفعل المعلق قبل بسبع والجزء المعادل بعده يدلان على حذف الهمزة."[4]، وفي معرض حديثنا عن إثبات همزة الاستفهام وحذفها وأثرها في الجملة نرى الدكتور تمام حسّان تحدث عن ذلك عند تناوله أهمية النغمة في السياق والدلالة التأثيرية التي تؤديها على معاني الجمل؛ إذ جعل النغمة إحدى القرائن اللفظية التي تؤثر في فهم النص المعطى؛ إذ تكون النغمة في بعض الأحيان هي القرينة الوحيدة التي تجسد الحالة الشعورية لبعض الجمل التي تتغير معانيها بتغير النغمة التي تقال فيها مؤدية بذلك معاني مختلفة بين الاستفهام والتوكيد والإثبات، مشيراً إلى تغييب هذه القرينة عن الدراسة على الرغم من أهميتها، كما أشار إلى ارتباط التنغيم بظاهرة النبر؛ إذ يكثر غالباً ما يؤدي النبر إلى ارتفاع النغمة أو هبوطها[5].

2. أحكام همزة الاستفهام (الرتبة):

أما الرتبة فهي كما عرّفها الدكتور (فاضل الساقي) من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم، وبالتالي تحديد معنى الأبواب النحوية ومعرفة وظائفها، فالرتبة بشكل أوضح تعني "ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي وتنقسم الرتبة في النحو العربي إلى قسمين: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة، وبعض الكلمات تكون محفوظة الرتبة بالتأخر بينما بعضها الآخر بالتقدم"[6]، وقد ذُكر أن الأدوات رتبتها تكون محفوظة وذلك يعني أن موقع الكلمة ثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب الكلامي بحيث لو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله، ومن أمثلتها: صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض والتوكيد، وتقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف، ثم إن قرينة الرتبة مع القرائن الأخرى كالعلامة الإعرابية والشكل والتضام هي التي تسهم في تحديد موقع بعض الكلمات في التراكيب فهي لا تقوم بذلك بمعزل عن القرائن الأخرى[7]، وكل من التقديم والتأخير لا يحصلان إلا لاعتبارات بلاغية[8] ذكرها البلاغيون، كأن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى، أو يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، أو للاهتمام بالمتقدم وتعظيمه، أو يكون في التأخير إخلال بالتناسب، أو لغرض التخصيص وغيرها من الأسباب[9] كالتوكيد والتشويق، ومراعاة الفاصلة وغيرها من الأغراض[10] فما يدعو بلاغياً إلى تقديم جزء من الكلام هو ذاته ما يدعو بلاغياً إلى

---

[1] يُنظر: البحر المحيط، ج1، 660. "وفصّل في ذلك بقوله: "وقد توسط هنا المسؤول عنه، وهو أحسن من تقدمه وتأخره، إذ يجوز في العربية أن يقول: أأعلم أنتم أم الله؟ ويجوز: أأنتم أم الله أعلم؟ ولا مشاركة بينهم وبين الله في العلم حتى يسأل: أهم أزيد علماً أم الله؟ ولكن ذلك على سبيل التهكم بهم والاستهزاء، وعلى تقدير أن يظن بهم علم...".

[2] البحر المحيط، ج1، 231.

[3] البيت لعمر بن أبي ربيعة، من شرح ديوانه، 266.

[4] البحر المحيط، ج1، 231.

[5] ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 228، 230.

[6] الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة 186.

[7] ينظر: الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، 187.

[8] ينظر: يعقوب، إيميل، موسوعة النحو والصرف والإعراب، 217.

[9] ينظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج3، 233.

[10] يُنظر: قصاب، وليد، علم المعاني، 95.

تأخير الجزء الآخر[1]، وبينما ذهب كثير منهم إلى تصنيف التقديم والتأخير ضمن المجاز عارض الزركشي ذلك؛ لأن المجاز نقل ما وضع له إلى مالم يوضع له[2] وبذلك لا ينطبق على التقديم والتأخير.

رتبة همزة الاستفهام: ذهب جمهور النحاة إلى تمام تصديرها خلافاً للزمخشري، وقد ذكر ابن هشام أنها تتصدر بدليلين:

1: "أنها لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يذكر غيرها.

2: تنفرد الهمزة بتصدرها على أحرف العطف (و، ف، ثم)"[3].

وعلل ابن يعيش جواز دخولها على حروف العطف بقوله: "لقوتها وغلبتها وعموم تصرفها"[4]، فهي بتصديرها حرف دخل على جملة تامة خبرية؛ فنقلها من الخبر إلى الاستخبار؛ فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، وقد ذكر أن السيرافي (ت368هـ) احتج لذلك بأن هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطوف عليها؛ لأنها تربط ما بعدها بما قبلها والهمزة قد تدخل على الكلام وينقطع بها بعض الجملة ولا يكون مثل ذلك في (هل) ولا غيرها وإذا كانت كذلك جاز أن تدخل على حروف العطف لأنها كبعض ما قبلها[5] .

رأي أبي حيان في تصديرها: أوضح الأندلسي رأي النحاة الذي ذهب في اتجاهين لهذه المسألة في (البحر) خلال تفسيره قوله تعالى: (أفلا تعقلون)[6]، وفي كتابيه: (الارتشاف، والتسهيل)، فكان موافقاً لرأي الجماعة الذين قالوا بتصديرها[7]،بقوله: "انفردت الهمزة بتصدرها على واو العطف، وفائه، وثم، نحو قوله تعالى: (أولم يسيروا)، (أفلم يسيروا)، (أثم إذا ما وقع)"[8].

رتبة الهمزة في سورة البقرة: ورد في كلٍّ من قوله تعالى: (﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ۖ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الروم: 9]، و﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: 46]، و﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾ [محمد: 10]، و﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: 46]) تأكيد ما ذهب إليه أبو حيّان في (الارتشاف)، فذكر في تفسيره للآية الأولى أنّ "سيبويه والجمهور قالوا بصدارة الهمزة للكلام، وتقدمها على حروف العطف بخلاف (هل)، وعلى ذلك يكون تقدير الكلام: (فألا تعقلون)[9]، أما الزمخشري فرأى أن الحذف أولى من التقديم والتأخير الذي جاؤوا به على أن تقدر جملة يصح العطف عليها، وعلى ذلك يكون التقدير: (أتعقلون فلا تعقلون)، وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة"[10]، فالأندلسي رأى أن التقدير الذي يقدره الزمخشري هو "تقدير مالا دليل عليه من غير حاجة إليه"[11]، وكذلك ابن هشام من بعده رأى ضعفاً في التقدير؛ لأن فيه تكلفاً وهو غير مطرد وهذا ما يضعفه[12].

---

[1] ينظر: عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، 136.

[2] ينظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج3، 233.

[3] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 42.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، 104.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، 105.

[6] سورة البقرة، الأية 44.

[7] الارتشاف 1861، 1862. قال أبو حيّان في الارتشاف: "والواو والفاء المتوسطة بين الهمزة ولم ولما تعطف الجملة التي بعدها على الجملة التي قبل الهمزة، ولا يجوز تقديمهما على الهمزة بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام نحو: هل ومتى، تقول: (وهل، فمتى).

وذهب الزمخشري في أحد قوليه إلى تقدير معطوف عليه بين الهمزة ولم، أو لمّا حُذف وعطف عليه، وقدر في كل موضع ما يناسب فتقدر في: (أولم يسيروا) أَمَكَثُوا ولم يسيروا؟ وفي (أفلا تعقلون) أجهلوا فلا يعقلون؟

[8] الارتشاف 2366.

[9] وردت بهذه الصيغة وقد وجب توضيح ذلك لغرابتها.

[10] البحر المحيط، ج1، 296.

[11] السيوطي، همع الهوامع، ج4، 361.

[12] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج4، 361.

وفي تفسيره للآية الثانية كرّر ما جاء في الآية السابقة؛ فقال: "والفاء بعد الهمزة أصلها التقديم عليها، والتقدير: فأتطمعون، فالفاء للعطف، لكنه اعتُني بهمزة الاستفهام، فقُدمت عليها، والزمخشري يزعم أن بين الهمزة والفاء فعلاً محذوفاً، ويقرُّ الفاء على حالها، حتى تعطف الجملة بعدها على الجملة المحذوفة قبلها، وهو خلاف مذهب سيبويه، ومحجوج بمواضع لا يمكن تقدير فعل فيها، نحو قوله: (📖❐❐◆♗♦⌶ ③⊼✡❐⌖⊙⬩➔✂☎ ×⧩⑥ ✂⚐⚐⧩♒⬧🖬⑩◆❐⧸⧩)[1]، (📖❐▫⬩☺⊠⌶ ③♦➔⬀🖬■⚐⚈ 📖❐✡☼❊☺⊠⚐✏ 📖⬆✡❽⌧✌♦ ⬩⧩⬩⚈⬩❶⬩⧸⊠)[2]، (📖❐▫⬩☺⊠⌶⇧ ⚠➔❐◆ ⚐⬩⚐✏★⚐⚐⬋)[3]."[4] وكذلك القول في الآية الثالثة[5] والرابعة[6].

3. **معاني همزة الاستفهام في سورة البقرة:**

وردت في السورة ستّاً وعشرين مرة في أربع وعشرين آية، وقد أفضت إلى معانٍ رافقت معناها الأصلي (الاستفهام)، وهي: (التسوية والتقرير والإنكار والاستفهام المفيد للنفي، والتوبيخ والتقريع والتعجب).

وقد ذكر الزجاجي معنيين لها وهما (التوبيخ والتقرير)[7]، كما عرض الرماني _ضمن عرضه للحروف الأحادية_ الأوجه التي تفضي لها همزة الاستفهام "فمنها أن يكون على جهل من المستفهم، ومنها أن يكون إنكاراً ومنها أن يكون توبيخاً، ومنها أن يكون تعجباً ومنها أن يكون استرشاداً، وتكون تقريراً وتحقيقاً، ومنها أن يكون تسوية"[8]، وقد ذكر الرضي (ت686هـ) عند حديثه عن حرفي الاستفهام (الهمزة وهل) بعضاً من معانيها فجاء في قوله: "إن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار...ودخولها على النفي يعطي معنى التقرير المحض كما أنها تستعمل باطّراد مع (أم) التسوية"[9] مشيراً عقب ذلك إلى أحكامها، بينما قسّم المالقي الهمزة المفردة إلى قسمين: أصل وبدل من أصل، فذكر للقسم الأول منها ثلاثة عشر موضعاً، وكان مما ذكره من معاني الهمزة (الاستفهام، والإيجاب وتحقق الكلام، والتسوية، بأن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام، وأن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير تارة ومصاحباً له تارة أخرى، وأن تكون للإنكار)، أما المعاني الأخرى لها كالنداء والتعدية وهمزة الفعل المضارع الذي يحتمل الحال والاستقبال فليست موضعاً للذكر هنا[10]، وقد علل الدكتور مهدي المخزومي جعل النحاة لها أم باب أدوات الاستفهام بـ: "أنها تدل على الاستفهام أصالة، ولأنها يستفهم بها عن مفرد.. ويستفهم بها عن نسبة"[11]؛ ليذكر بعدها المعاني التي تخرج لها الهمزة "كـ(التقرير)؛ لأنها تستخدم للتعبير عن معان أخرى لا تقوم على أساس من طلب الفهم، واستخدامها للتعبير عن إنكار أن يكون الشيء قد كان، أو كاستخدامها للتعبير عن معان يعبر عنها بصورة استفهامية ولا تقوم على أساس من طلب الفهم من توبيخ وتعجب ونحوها، في حين نجد أن المرادي أضاف كلاً من (التذكير والتهديد والتنبيه ومعاقبة حرف القسم)"[12] إلى المعاني التي ذكرها أبو حيّان للهمزة، وأشار إلى أن بعض النحويين اعتمدوا المعنى الوحيد الملازم للهمزة وهو التقرير، وما سواها ينجر مع التقرير[13]، وسنعرض فيما يلي الآيات التي وردت فيها همزة الاستفهام مصحوبة بالمعنى الذي أفادته:

1. التسوية: وتجلى ذلك في قوله تعالى: (⧩⧸♌ ✂⚐⚐⬈⧸⧩⬩⬄⧸🙵 ⚐⊠⧆⊠❷⬉❐✂☎ ⧁⊠❐◆✂⚐⬈⬋ ⬊◆🖬■⑩⬂⧸⚐⬄ ⬈◆📖❐✡❶⊠❻⬀⚐⬩⚐⧸⚐⬈ 📖❐⚐⬀ ⚐⬩⚐⬈ ⬋➔⬎❶⬪❻⬀⚠➔⚐⬈ ⬩⬩ ③⬉⬩⚐⬀⧸⬎❐♌♦ ⚐⧸⬀)

[1] سورة الزخرف، 18

[2] سورة الرعد، 19

[3] سورة الرعد 33.

[4] البحر المحيط، ج1، 438,439.

[5] ينظر: البحر المحيط، ج1، 443.

[6]ينظر: البحر المحيط، ج2، 644.

[7] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني، 19.

[8] ينظر: الرماني، معاني الحروف، 15.

[9] ينظر شرح الرضي لشافية ابن الحاجب، ج2،139.

[10] ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، 129.

[11] المخزومي، مهدي، في النحو العربي، 265.

[12] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 32،33.

[13] ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 34.

فقد ذكر أبو حيّان الأندلسي (754هـ) في هذا المقام قول ابن عطية (546هـ) وناقشه وردّه في معرض حديثه عن إعراب جملة (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) "قال ابن عطية[1]: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام؛ لأن فيه التسوية التي هي في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا قلت مخبراً: سواء علي أقمت أم قعدت أم ذهبت؟ وإذا قلت مستفهماً: أخرج زيد أم قام؟ فقد استوى الأمران عندك، هذان في الخبر، وهذان في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه، فلما عمتهما التسوية جرى على الخبر لفظ الاستفهام لمشاركته إياه في الإبهام، وكل استفهام تسوية، وإن لم يكن كل التسوية استفهاماً، انتهى كلامه. وهو حسن، إلا أن في أوله مناقشة، وهو قوله: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر، وليس كذلك؛ لأن الذي صورته صورة الاستفهام ليس معناه الخبر؛ لأنه مقدر بالمفرد إما مبتدأ وخبره سواء أو العكس، أو فاعل سواء لكون سواء وحده خبراً (لإنّ)، وعلى هذه التقديرات كلها ليس معناه معنى الخبر وإنما سواء، وما بعده إذا كان خبراً أو مبتدأ معناه الخبر"[2] .

2. التقرير: "وهو حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به"[3]. وقد وردت الهمزة بهذا المعنى في المواضع الآتية من السورة:

1. ((✍☺■❗♦▫ ☎ ⇗⇘⇝ ✶✍❑▦⇳❑❒⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ☼❒🕮 ↖⌲⍓⑩♦★❋⏲♦③ ✌♦➔❒🕮 ⇗⇘↗▤➘ϑ ➔⍦❒🕮 ⇗⇘ϑ❒🕮 ✌♦ ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘➔⍦❒⇘♦❓☼❒🕮 ☑❓⇘☐❄⇘❍ ↖■❗⇳↖❒🕮 ❁❗➘⓿⊠➘ ⇘⇘◆❑⏲◆☺○○ϑ ⇘←⑨↗➔ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘◆❒ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ⇘←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

2. ((➴⑬③❗❷♦▫ ♦ϑ❑↖☺⇳➲♦ ⇗⇘↗▤♦⇘ ☎✂❑↖☪⇘⇗♦↖③ ϑ❒🕮 ♦ϑ❑↖➔⍓☺⇳➲♦✌♦▫❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ☼❒🕮 ⇗⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘↗▤♦⇘ ☎✂❑↖☪⇘⇗♦↖③ ϑ❒🕮 ♦ϑ❑↖➔⍓☺⇳➲♦✌♦▫❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

3. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

4. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

5. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

6. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

7. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

8. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

9. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

10. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

11. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

12. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

13. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

14. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

15. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

16. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

17. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

18. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

19. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

20. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

21. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

22. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

23. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

24. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

25. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

26. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

27. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

28. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

29. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

30. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

31. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

32. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲↗ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘◆❒ ♦ϑ❒←⑨↗➔ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒) وهنا رافقت الهمزة المفيدة للتقرير أداة نفي فجاء في تفسير أبي حيان أن الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت التقرير واستشهد بآيات مثالاً لما جاء به، وهذا ما أقره النحاة[4]

33. ((⇘⇝⇗⇘⇗ ◤❷③⇘⑨♦🕮 🕮↗⇔☒✖★ ⇗ℳ↗⇗ 🗐❷■✍♦↖ ✦✍✂ ☐ϑ❑🕮 ⇗⇘■❗⇗➘♦✍ ⇗⇘♦⇝❒🕮 ⇗⇘⇝✶✍❑▦⇳❑⇘ ⇘←ϑ⇗◎⇘ ✌♦⇘◆❒ ⇗⇘←⌲⇗ ✌♦⇘ ↖■❗⇗➘❒🕮◆❒ (⇘ ♦ϑ❑↖☺←⌲

والمعنى: قد علمت أيها المخاطب أن الله قادر على كل شيء، فله التصرف في تكاليف عباده، بمحو وإثبات وإبدال حكم بحكم، وبأن يأتي بالأخير لكم وبالمماثل."[5]

4. ((هذا أيضاً استفهام دخل على النفي فهو تقرير، فليس له معادل؛ لأن التقرير معناه الإيجاب، أي قد علمت أيها المخاطب أن الله له سلطان السماوات والأرض والاستيلاء عليهما، فهو يملك أموركم ويدبرها، ويجريها على ما يختاره لكم من نسخٍ وغيره...، وتضمنت هاتان الجملتان التقرير على الوصفين اللذين بهما كمال التصرف، وهما: القدرة والاستيلاء...وبدأ بالتقرير على وصف القدرة، لأنه آكد من وصف الاستيلاء والسلطان"[6].

5. ((أما في هذه الآية فقد أفضى التقرير إلى معنى التعجب، واستشهد على ذلك بحديث للرسول ﷺ ورد فيه هذا اللفظ (ألم تر)، وبعض الآيات القرآنية على سبيل التعجب، "وهذه همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي؛ فصار الكلام تقريراً، فيمكن أن يكون المخاطب علم بهذه الصفة قبل نزول هذه الآية، ويجوز أن يكون لم يعرفها إلا من هذه الآية، ومعناه التنبيه والتعجب من حال هؤلاء، والرؤية هنا علمية... ويجوز أن يكون الخطاب للنبي ﷺ، ويجوز أن يكون لكل سامع" [7].

6. وفي قوله تعالى: (( ))

3. الإنكار: والإنكار هو "أحد المعاني التي تأتي لها همزة الاستفهام وهو نوعان: إنكار إبطالي وهذا يعني أن ما بعد الهمزة غير واقع وأن مدعيه كاذب، والثاني إنكار توبيخي ويعني أن ما بعد الهمزة واقع وأن فاعله ملوم على فعله، فلهذا يوبّخ عليه"[8]،وقد رافق هذا المعنى الهمزة في كل من الآيات الآتية:

1. (( ))"أتستبدلون: هو على سبيل الإنكار التوبيخي"[9].

2. (( )) "أتخذتم: أي مثل هذا الإخبار الجازم لا يكون إلا

---

[1] التين، 8.
[2] الشعراء، 18.
[3] الضحى، 6.
[4] الشرح، 1.
[5] البحر المحيط، ج1، 552,553.
[6] البحر المحيط، ج1، 553.
[7] البحر المحيط، ج2، 560. وقولهم: ألم تر: (جرى مجرى التعجب في لسانهم كما جاء في الحديث: ألم تر إلى مجزز (وذلك في رؤيته أرجل زيد وابنه أسامة، وكان أسود، فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض، فدخل رسول الله ﷺ على بعض نسائه، فقال على سبيل التعجب: ألم تر إلى مجزز) الحديث، وقد جاء هذا اللفظ في القرآن: (ألم تر إلى الذين نافقوا)، و (ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم)، و (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل). الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، 560.
[8] اللبدي، محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 231، 232.
[9] البحر المحيط، ج1، 374، "والهمزة في أتستبدلون: للإنكار" نفسه(ص377)

ممن اتخذ عند الله عهداً بذلك، وأنتم لم تتخذوا به عهداً، فهو كذب وافتراء. وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يرد عليهم بهذا الاستفهام الذي يدل على إنكار ما قالوه"[1].

3. ((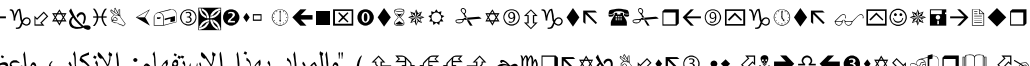)) "والمراد بهذا الاستفهام: الإنكار، وإعظام ما يقدمون عليه من تكرر عهودهم ونقضها، فصار ذلك عادة لهم وسجية. فينبغي ألا يكترث بأمرهم، وألا يصعب ذلك، فهي تسلية للرسول..."[2]. وقد عدّ سيبويه هذه الواو من التي تدخل عليها ألف الاستفهام، وأنها كثيرة الورود في القرآن الكريم، وذكر هذه الآية[3].

4. (( )) "والهمزة للاستفهام مصحوباً بالإنكار عليهم... والمعنى: أتجادلوننا في شأن الله واصطفائه النبي ﷺ من العرب دونكم، وتقولون لو أنزل الله على أحد لأنزل علينا، وترونكم أحق بالنبوة منا؟"[4]

4. الاستهزاء والتهكم: والتهكم هو "أحد المعاني السياقية التي تفيدها الهمزة وتخرج إليها عن الاستفهام الحقيقي بها"[5]، وقد صاحب هذا المعنى همزة الاستفهام في هذه المواضع:

1. (( )) وقد وردت هنا بمعنى الإنكار المصحوب باستهزاء، "أنؤمن: معمول لقالوا، وهو استفهام معناه الإنكار أو الاستهزاء"[6].

2. ((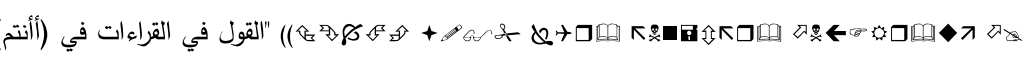)) "القول في القراءات في (أأنتم): كما في: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم)، ولا مشاركة بينهم وبين الله في العلم حتى يسأل: أهم أزيد علماً أم الله؟ ولكن ذلك على سبيل التهكم بهم والاستهزاء، وعلى تقدير أن يظن بهم علم..."[7].

5. التبعيد والنفي: "والنفي: خلاف الإثبات ويسمى كذلك الجحد وهو من الحالات التي تلحق المعاني المتكاملة المفهومة من الجمل التامة والتعبيرات الكاملة وكل معنى يلحقه النفي يسمى منفياً"[8] وجاء هذا المعنى في قوله تعالى: ((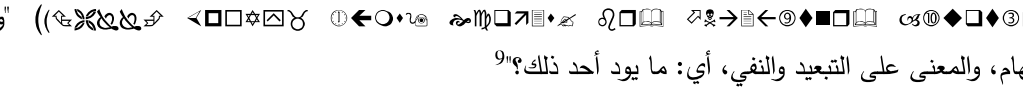)) "والهمزة للاستفهام، والمعنى على التبعيد والنفي، أي: ما يود أحد ذلك؟"[9]

6. التوبيخ: وقد ورد هذا المعنى للهمزة في هذه المواضع:

1. (( ))

[1] البحر المحيط، ج1، 448,449.
[2] البحر المحيط، ج1، 518.
[3] سيبويه، الكتاب، ج3، 189.
[4] البحر المحيط، ج1، 657.
[5] اللبدي، محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 237.
[6] البحر المحيط، ج1، 111.
[7] البحر المحيط، ج1، 660.
[8] اللبدي، محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 227.
[9] البحر المحيط، ج2، 671.

(("(أتأمرون الناس بالبر) الهمزة: للاستفهام وضعاً، وشابها هنا التوبيخ والتقريع؛ لأن المعنى: الإنكار، وعليهم توبيخهم على أن يأمر الشخص بخير، ويترك نفسه ونظيره في النهي"[1].

2. (("أي قالوا عاتبين عليهم، أتحدثون المؤمنين؟" [2]، وهنا أفادت الهمزة معنى العتاب))

3. (("هذا توبيخ من الله لهم... ويحتمل أن يكون خطاباً لهم وفائدته التنبيه على سماع ما يأتي بعده، ثم أعرض عن خطابهم، وأعاد الضمير إلى الغيبة، إهمالاً لهم فيكون ذلك من باب الالتفات وتكون حكمته في الحالتين ما ذكرناه..."[3].

4. (("الهمزة أصلها للاستفهام، وهي هنا للتوبيخ والتقريع"[4].

إلى هنا نكون قد تعرفنا على المعاني التي خرجت إليها همزة الاستفهام وأدّتها في سورة البقرة، كما تبين لنا الأثر البالغ الذي تضفيه القرائن على الأدوات عامة وهمزة الاستفهام خاصة في التركيب الذي تتضمنه.

نتائج البحث:

خلُص البحث إلى نتائج عدة، أبرزها:

1. إن كل حرف أداة وليس كل أداة حرفاً، واعتمد أكثر النحاة على استعمال لفظ (الحرف) أكثر من لفظ (أداة).
2. الأدوات عند تضافرها مع القرائن اللفظية أو المعنوية تكون مسؤولة عن تحديد المعنى العام للجمل في النص، فالأداة تقوم بوظيفتها الأساسية (التعليق) إلى جانب قيامها بوظيفة معنوية تجعل التركيب يأخذ اسمها، فمثلاً الجملة التي تبدأ ب(لم) يطلق عليها جملة منفية نسبة إلى حرف النفي التي بدأت به.
3. الحذف والذكر والتقديم والتأخير مصطلحات لم تقتصر على المجال النحوي فاستعمالها أكثر شمولاً وذلك عندما جاءت في علمي الدلالة والبلاغة.
4. تأدية همزة الاستفهام ستة معانٍ مصاحبة لمعناها الأصلي في سورة البقرة وهي (التسوية، التقرير، الإنكار، الاستهزاء والتهكم، التبعيد والنفي، التوبيخ).
5. ومما يتضح لنا من خلال ما استعرضناه أن علو النغمة وإبرازها عند الجملة الاستفهامية تغني عن استعمال حرف الاستفهام فهي تقوم مقامها وتؤدي وظيفتها وهنا يبرز دورها المهم في الكلام كقرينة أساسية يجب الأخذ بها والتنبه لها، كما نرى أن أبا حيّان الأندلسي لم يتحدث عن حذف همزة الاستفهام من غير (أم).

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد قاموا بإخراج هذه الطبعة، وأشرف على الطبع حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، لكتاب المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
2. ابن الأنباري (577هـ)، أبو البركات

[1] البحر المحيط، ج1، 296.
[2] البحر المحيط، ج1، 441.
[3] البحر المحيط، ج1، 443.
[4] البحر المحيط، ج1، 482.

a. _الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة حجازي بالقاهرة.
b. _أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1957م\1377هـ.
3. ابن أبي ربيعة، عمر، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت_ لبنان، ط2، 1983م_1403هـ.
4. الأندلسي (745هـ)، أبو حيّان محمد بن يوسف
a_ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998م_1418هـ.
b_البحر المحيط في التفسير، الجزء الأول تح: صدقي جميل، الجزء الثاني تح: زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2010م_ 1432هـ.
5. التهانوي (1158هـ)، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، ترجمة جورج زيناتي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996م.
6. الجرجاني (471هـ)، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ_1992م.
7. جرير بن عطية، شرح ديوان جرير، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
8. ابن جني (392هـ)، أبو الفتح عثمان
a. _سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، (دون معلومات نشر).
b. _الخصائص، تح: محمد علي النّجار، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
9. حامد، أحمد عبد الباسط، من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2014م.
10. حسان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
11. ابن الخشاب (567هـ)، أبو محمد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، (دون بيانات نشر).
12. الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، ط1، 2002م_1422هـ.
13. الدسوقي (1230هـ)، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 2002م_1423هـ.
14. الرماني (384هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، حققه وعلق عليه عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت، 1425هـ.
15. الزجاجي (340هـ)، أبو القاسم
a. _الإيضاح في علل النحو، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1986م_1406هـ.
b. _حروف المعاني، تحقيق، علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م_1406هـ.
16. الزركشي (794هـ)، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1958م_1377هـ.

17. الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم الدكتور تمام حسان، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ساعدت جامعة بغداد على نشره، 1977م\1397هـ.
18. ابن السراج (316هـ)، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م_1430هـ.
19. سيبويه (180هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، 1988م_1408هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
20. السيوطي (911هـ)، جلال الدين
a. الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المجلد الثاني، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
b. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الأول، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006م_1427هـ.
c. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الأجزاء الستة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م_1413هـ.
21. عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م_1405هـ.
22. ابن عطية (546هـ)، عبد الحق بن غالب أبو محمد، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت لبنان، طبعة محققة عن نسخة أيا صوفيا إستانبول، ط1، 2001م_1422هـ.
23. ابن عقيل (769هـ)، عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1980م_1400هـ.
24. العكبري (616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 1995م_1416هـ.
25. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1998م.
26. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ضبطه وخرج آياته د.عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 2007م\1428هـ.
27. فلفل، محمد عبدو، مراجعات في النحو العربي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2018م.
28. قباوة، فخر الدين، المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، مكتبة دار طلاس، دمشق، الطبعة الرابعة، 1987م.
29. قصاب، وليد إبراهيم، علم المعاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 2012م_ 1433هـ.
30. كلود جرمان، ريمون لوبلان، علم الدلالة، تح: د. نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، 1994م.
31. لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية 1980م.
32. اللبدي، محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1985م،1405هـ

33. ابن مالك (672هـ)، محمد بن عبد الله الأندلسي، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1982م_1402هـ.
34. المالقي (702هـ)، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح المعاني، تحقيق أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 2002م_1423هـ.
35. المبرد (285هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
36. المرادي (749هـ)، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، وأحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1973م_1393هـ.
37. المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1986م_1406هـ.
38. أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، بيروت لبنان، على مطابع دار القلم، 1973م_1392هـ.
39. ابن منظور (711هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
40. الهروي (415هـ)، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1993م_1413هـ.
41. ابن هشام (761هـ)، عبد الله بن يوسف الأنصاري، جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وخرج شواهده مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دمشق، دار الفكر، ط1، 1368هـ_1964م.
42. يعقوب، إيميل بديع، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، ط1، 2005م_ 1384هـ.
43. ابن يعيش (643هـ)، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: د. إميل يعقوب، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط1، 1422هـ_2001م.

المجلات والدوريات:

- قباوة، فخر الدين، معاني الأدوات في التفسير اللغوي الواقع والآفاق (بحث)، جامعة السلطان محمد الفاتح، إسطنبول، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه (دون تاريخ).

الرسائل العلمية:

- سعيدي، عبد الحكيم، ظاهرة الحذف في الجملة الفعلية (رسالة ماجستير)، إشراف الدكتور محمد الحباس، جامعة الجزائر، لعام 2007_2008م.
- الزبير، سعدى، العلاقات التركيبية في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه)، إشراف محمد بلقايد، جامعة الجزائر، لعام 1989م_1410هـ.